

أثر توكيد مراقب الحسابات عن مدى التزام الشركات المصرية المقيدة في البورصة بتكلفة التخلص ...  
أ.د/ أحمد زكي حسين متولى

## أثر توكيد مراقب الحسابات عن مدى التزام الشركات المصرية المقيدة في البورصة بتكلفة التخلص من الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم (٢٥٠)

أ.د/ أحمد زكي حسين متولى  
أستاذ المراجعة ونائب رئيس جامعة قناة السويس  
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

تحتل التغيرات المناخية صدارة الأبحاث عبر التخصصات العلمية المختلفة حيث أنه عملية لا رجعة فيها ويمكن أن تشكل مخاطر كارثية على رفاهية الإنسان، ومن ثم فإن دراسة التغيرات المناخية تتحرك تدريجياً بعيداً عن التخفيف البحت إلى استراتيجية معالجة التخفيف والتكيف في وقت واحد، ويتطلب اختيار تدابير التكيف الفعال من حيث التكلفة مع التغيرات المناخية تحليل ومراجعة كل من الحد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بها بعد تنفيذ هذه التدابير، مما يخلق اثنين من التحديات البحثية الرئيسية، يتمثل أحدهما في عدم توفر أو عدم اكتمال البيانات الموضوعية أو الثانوية للتمكن من تقييم الحد من المخاطر والتكاليف بدقة، بينما يتمثل الآخر في استخدام وحدات مختلفة للتعبير عن المخاطر والتكاليف.

حيث تفرض المخاطر المتعلقة بالمناخ تكاليف كبيرة جداً قد يصعب قياسها ولكن من المحتمل أن تصل إلى تريليونات الدولارات في جميع أنحاء العالم، لذا فإن هناك حاجة إلى منهج شامل للاقتصاد لتقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية، وستحتاج جميع الشركات إلى المشاركة من خلال قياس الانبعاثات وتقييم الآثار المادية لتغير المناخ على أعمالها والتخطيط لها، فضلاً عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، لكن المعلومات التي تفصح عنها الشركات للمستثمرين لن تلبى الطلب ما لم يتم تأكيدها من قبل طرف آخر (مراقب الحسابات) ، ولهذا اجتذب الطلب المتزايد على التأكيد الخارجي للإفصاح عن التغيرات المناخية الكثير من الاهتمام البحثي، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى زيادة عدد الدراسات التي تستكشف مثل هذا

النوع من التأكيد، ويثير الانتباه حول الاعتماد على التأكيد الخارجي (من قبل طرف ثالث مستقل) للمعلومات غير المالية (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتغير المناخ إلى جانب معلومات الاستدامة الأخرى) من أجل إضافة المصدقية والموثوقية إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة .

ونظراً لتفرد وتميز المعلومات المتعلقة بالتغيرات المناخية للشركات والنمو في الطلب على تأكيد مثل هذه المعلومات، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAASB) معيار تأكيد منفصل **ISAE 3410** بعنوان " ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري " ، وذلك حتى في ظل وجود معيار **ISAE 3000** بعنوان " ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ، والتي تنطبق على تأكيد معلومات الاستدامة العامة ، ويؤكد معيار **ISAE 3410** على الحاجة إلى تنفيذ تأكيد الإفصاح عن انبعاثات الكربون إما كجزء من تأكيد تقرير الاستدامة / التقرير السنوي أو تقرير مستقل عن الغازات الدفيئة .

كما تم إصدار معيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠) بعنوان " مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية" ، والذي يستهدف وضع أسس وتوفير إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقبي الحسابات عن مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة القوائم المالية، فذكر المعيار أن علاقة القوانين واللوائح بالقوائم المالية تختلف اختلافاً كبيراً حيث تحدد بعض القوانين واللوائح شكل ومضمون القوائم المالية للمنشأة أو المبالغ الواجب تسجيلها أو الإفصاح الذي يجب أن يتم في تلك القوائم، ويلزم المعيار مراجع الحسابات بالتأكد على مسؤوليات الإدارة تجاه التزام الإدارة بالقوانين واللوائح المطبقة في نطاق عمل المنظمة بما تشمله هذه القوانين واللوائح من أمور متعلقة بالتزامات المنشأة البيئية تجاه مواجهه تحديات ومخاطر التغيرات المناخية المنظمة ، وذلك من خلال النقاط التالية:

- التأكيد على أن الإدارة مسؤولة عن ضمان أن معاملات المنشأة تتم طبقاً للقوانين واللوائح البيئية المعمول لمواجهه مخاطر التغيرات المناخية ، وأن مسؤولية منع واكتشاف عدم الالتزام بهذه القوانين البيئية تقع على عاتق الإدارة أولاً ، ويتم ذلك

من خلال تنفيذ بعض إجراءات المراجعة التي تساعد في تحديد حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية، من خلال الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت المنشأة ملتزمة بها ، وفحص المراسلات الجارية مع السلطات المانحة لترخيص العمل أو المنظمة له .

- ضرورة الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول مدى الالتزام بهذه القوانين واللوائح والتي أقر المراقب بتأثيرها في تحديد القيم الهامة والإفصاحات في القوائم المالية، وذلك من خلال توفير المزيد من التأكيدات بشأن التأثير المالي الحالي للتغيرات المناخية على أصول والتزامات الشركة، والتأكد من أن تكون القوانين واللوائح البيئية راسخة ومعروفة للمنشأة ، وتؤخذ بعين الاعتبار عند إصدار القوائم المالية .

- على المراقب الانتباه إلى أن إجراءات المراجعة المطبقة بهدف إبداء رأيه في القوائم المالية قد تشير إلى احتمال وجود حالات عدم تطبيق القوانين واللوائح البيئية أو عدم تنفيذ المنظمة لالتزاماتها البيئية المستقبلية، ويتم التأكد من ذلك من خلال الإجراءات الخاصة بقراءة محاضر الاجتماعات وما تشتمل عليها من بنود خاصة بالمسؤولية البيئية ، الاستفسار من إدارة المنشأة والمستشار القانوني عن القضايا والمطالبات والتقدير البيئية التي قد تطلب من المنظمة نتيجة فرض العقوبات البيئية والناجمة عن عدم الامتثال للقوانين البيئية، وكذلك إجراءات اختبارات الفحص المستندي لتفاصيل المعاملات أو الأرصدة أو الإفصاحات التي تمت لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية.

- على المراقب الحصول على إقرارات مكتوبة بأن الإدارة قد كشفت له عن كافة حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية المعروفة أو المحتملة والتي سيؤخذ تأثيرها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يوفر المزيد من التأكيد علي شفافية التقارير المالية بشأن الالتزامات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمناخ التي تتعهد بها الشركات.

هذا ويؤثر تأكيد مراقب الحسابات على قيام الشركات بواجباتها ومسئولياتها نحو مواجهه تكاليف ومخاطر التغيرات المناخية على كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة حيث يحتاج المستثمرين إلى إشارات بخصوص ما إذا كانت الشركات تقدم تقارير مالية عالية الجودة، ويحتمل أن يحد تأكيد مراقب الحسابات من السلطة التقديرية والتلاعب الإداري وبما يشير إلى المصادقية، كما يحتاج أصحاب المصلحة والمنظمون إلى فهم العلاقة بين الإفصاح عن التغيرات المناخية وجودة التقرير لقياس مدى صدق الشركات المسؤولة عن البيئة أيضاً في تقاريرها وإدارة الأرباح، وبالتالي تقييم التزامها الأخلاقي الشامل.

وبذلك فإن الضرورة الملحة لقضايا تغير المناخ تعنى أن المستثمرين وأصحاب المصلحة يطالبون بشكل متزايد بالإفصاح عن الإجراءات التي اتبعتها الشركات في التخفيف من مخاطر وتكاليف هذه التغيرات المناخية، وتأتي تأكيدات مراقب الحسابات في ضوء ما ورد من معايير دولية (ISAE:3410) وما ورد في معيار المراجعة المصرية رقم (٢٥٠)، لتوضح بشفافية وعدالة مدى التزام الشركات تجاه التخفيف من مخاطر وتكاليف التغيرات المناخية، وعرض التقارير التي توضح مدى تأثير جميع أنشطه المنظمة على البيئة التي تعمل فيها بعدالة من خلال توضيح مدى استخدام مواد مختلفة من حيث الوزن والحجم ونسبة من المواد المستخدمة في المواد الداخلة المعاد تدويرها، تأثيرات الأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي، عرض انبعاثات الغازات المباشرة وغير المباشرة من حيث الوزن، وانبعاثات المواد المستنفدة للأوزون، عرض بانصاف مبادرات التخفيف من الآثار البيئية للمنتجات والخدمات ومدى تأثير التخفيف، وعرض القيمة النقدية للغرامات وعدد العقوبات غير النقدية لعدم الامتثال للقوانين والأنظمة البيئية.

## المراجع:

- Bui, B., Houque, M. N., & Zaman, M. (2021). Climate change mitigation: Carbon assurance and reporting integrity. *Business Strategy and the Environment*, 30(8), 3839-3853.
- Datt, R. R., Luo, L., & Tang, Q. (2019). The impact of legitimacy threaten the choice of external carbon assurance: Evidence from the US. *Accounting Research Journal*, 32(2), 181-202.
- Yang, Z., Ng, A. K., Lee, P. T. W., Wang, T., Qu, Z., Rodrigues, V. S., & Lau, Y. Y. (2018). Risk and cost evaluation of port adaptation measures to climate change impacts. *Transportation Research Part D: Transport and Environment*, 61, 444-458.